● أخبار قصيرة



قصف وتوغّل للاحتلال جنوب لبنان

واصل جيش الاحتلال، السبت، اعتداءاته على بلدات ومناطق عدة في جنوب لبنان، مستهدفًا بالقصف المدفعي أطراف النبطية الفوقا وحاريص وحداثا ووادي السلوقي وبرعشيت وزبقين.
كما نفّذت قواته عمليات تمشيط بالأسلحة الرشاشة في ميس الجبل وبركة النقار، وباتجاه بيت ياحون وعيتا الجبل، بالتزامن مع تفجير في بلدة القنطرة. وفي بلدة عيتا الجبل، استهدف جيش العدو منزلًا غير مأهول بقذيفتين مباشرتين، ما أدى إلى اندلاع النيران داخله.
ميدانيًا، توغلت دبابات صهيونية قرابة الثامنة صباحًا نحو منطقة الحوزة عند أطراف البلدة، قبل أن تنسحب بعد نحو ١٢ دقيقة باتجاه بلدة بيت ياحون، في استمرار للانتهاكات والتصعيد الميداني في المنطقة.



موسكو تحذّر: القوات الأجنبية في أوكرانيا أهداف مشروعة

حذّرت وزارة الخارجية الروسية من نشر أي قوات أجنبية أو متعددة الجنسيات في أوكرانيا، مؤكدةً أن موسكو ستتعامل معها بوصفها «أهدافاً مشروعة».
وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، يوم السبت، إن نشر هذه القوات يُعدّ تدخلاً عسكرياً مباشراً، ويشكّل تهديداً إضافياً للأمن القومي الروسي.
ويأتي الموقف الروسي في ظل تصاعد النقاش الأوروبي بشأن ترتيبات أمنية محتملة في المنطقة، بعدما تبنّى البرلمان الأوروبي، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قراراً يدعو الاتحاد الأوروبي إلى النظر في نشر قوة بحرية أوروبية في البحر الأسود، في خطوة قد تزيد التوتر بين موسكو والدول الغربية.

دعوات ألمانية لإعادة التجنيد الإلزامي

دعا زعيم الاتحاد المسيحي الاجتماعي ورئيس وزراء ولاية بافاريا، ماركوس زودر، إلى إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية في ألمانيا، معتبراً أن التهديدات الأمنية الحالية تفرض تعزيز قدرات الجيش الألماني «البوندسفير».
وقال زودر، في منشور عبر منصة «إكس»، السبت، إن تعزيز الجيش لا يقتصر على زيادة الاستثمارات في المعدات والبنية التحتية وتسريع شراء الأسلحة، بل يتطلب أيضاً رفع عدد العسكريين وإقرار خدمة إلزامية عامة.
وبذلك ينضم زودر إلى شريكه في الائتلاف الحكومي، الاتحاد المسيحي الديمقراطي بقيادة المستشار فريدريش ميرتس، المؤيد لإعادة التجنيد.
في المقابل، يستبعد وزير الدفاع بوريس بيستوريوس استئناف النقاش بشأن الإلزام، مشيراً إلى أن القانون الجديد، النافذ منذ مطلع عام ٢٠٢٦، يعتمد الخدمة الطوعية.
وكانت ألمانيا قد ألغت التجنيد الإلزامي عام ٢٠١١، وسط نقاش متصاعد بشأن نقص عديد الجيش.



في خيام لا تقيهم الموت

غزة تغرق.. حربٌ شرّدت أهلها وأمطارٌ تحاصر النازحين



الوفاق/ في قطاع غزة، لم يعد المطر رحمةً من السماء، بل تحوّل إلى تهديد جديد لحياة شعب أنهكته حرب الإبادة الصهيونية، بعدما دمّرت المنازل وشرّدت العائلات وتركت مئات آلاف الفلسطينيين في مواجهة البرد والموت داخل خيام مهترئة. فهناك، لا يجد الأطفال سقفاً يحميهم، ولا الأمهات غطاءً يقي صغارهن قسوة الشتاء، ولا النازحون مكاناً آمناً يهربون إليه من مياه الأمطار التي تجتاح مخيماتهم. لقد حوّلت الحرب الأحياء السكنية إلى ركام، ودمّرت مقومات الحياة، وتركت خلفها واقعاً إنسانياً بالغ القسوة، بات فيه النجاة من القصف لا تعني النجاة من الموت. وما تكشفه الأمطار اليوم ليس مجرد كارثة طبيعية، بل الوجه الآخر لدمار خلّفته العمليات العسكرية والقيود المفروضة على إدخال المساعدات ومواد الإيواء. فحين تغرق الخيام وتنهار المباني المتصدعة، ويقف الدفاع المدني أمام آلاف الاستغاثات بإمكانات محدودة، يصبح الصمت الدولي عجزاً عن حماية أبسط حقوق الإنسان.

غرق ٧٠ ألف خيمة.. آلاف العائلات بلا مأوى

خلال ١٢ ساعة فقط من بدء المنخفض الجوي، غمرت مياه الأمطار نحو ٧٠ ألف خيمة للنازحين، وفق تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، فيما بلغت الخسائر المباشرة الأولية نحو ثلاثة ملايين دولار. لكن هذه الأرقام لا تختصر حجم المأساة الحقيقية؛ فخلف كل خيمة حكاية عائلة فقدت منزلها، وأم تحاول إنقاذ أطفالها من المياه، وأب يبحث بين الوحل عن فراش جاف، ورضيع يرتجف من البرد بعدما ابتلت أغطية أسرته وملابسها. ولم تقتصر الكارثة على غرق الخيام، بل امتدت إلى مراكز الإيواء والمناطق التي لجأت إليها العائلات بعدما فقدت منازلها. فقد أعلن الدفاع المدني الفلسطيني تلقيه أكثر من ١٥٠٠ نداء استغاثة، وسط نقص حاد في المعدات والآليات والوقود اللازمين لسحب المياه وإنقاذ المتضررين. وأصبحت فرق الإنقاذ أمام حجم من الأضرار يفوق إمكاناتها، فيما وجدت عائلات بأكملها نفسها بلا مأوى أو مكان بديل تلجأ إليه.

النازحون في مواجهة البرد.. نقص في الأغطية والاحتياجات الأساسية

تتجاوز معاناة النازحين مسألة غرق الخيام، إذ إن كثيراً من العائلات فقدت ملابسها وأغطيتها وفرشها، ولم تعد تملك ما يكفي لتأمين احتياجات أطفالها الأساسية. فالأم التي تحاول حماية أبنائها من البرد لا تجد سوى ما تبقى لديها من ملابس، والأب الذي فقد منزله يجد نفسه عاجزاً عن توفير مأوى بديل، فيما يواجه الأطفال ليالي قاسية داخل خيام تتسرب إليها المياه من كل جانب.
وتزداد خطورة الأوضاع بالنسبة إلى الرضع وكبار السن والمرضى، الذين يحتاجون إلى التدفئة والرعاية الصحية وظروف معيشية لا تتوافر في أماكن النزوح. كما أن نقص الغذاء والمياه النظيفة والمستلزمات الطبية، إلى جانب تدهور شبكات الصرف الصحي، يزيد من هشاشة الوضع الإنساني ويرفع مخاطر انتشار الأمراض، خصوصاً بين الأطفال والفئات الأكثر ضعفاً.

مبانٍ متصدعة وطرق مدمرة.. مخاطر الدمار تتفاقم مع الأمطار

لم تقتصر آثار العمليات العسكرية على تدمير المنازل وتشريد العائلات، بل خلّفت أحياء سكنية مدمرة ومباني متصدعة باتت تشكل خطراً على حياة السكان. فقد تحولت منازل كثيرة إلى أكوام من الحجارة والحديد، وسُوّيت مبانٍ سكنية بالأرض، فيما تعرضت الطرق وشبكات البنية التحتية لأضرار واسعة. ولم يعد لدى كثير من الفلسطينيين بيت يعودون إليه، ولا جدران تحمي أطفالهم، ولا سقف يقيهم برد الشتاء.
وتكشف الأمطار خطورة هذا الدمار بصورة أكثر قسوة؛ إذ تسببت المياه والرياح بانهيار أجزاء من مبانٍ سبق أن تضررت بفعل قصف العدو الصهيوني، ما أدى إلى إصابة فلسطينيين، وسط تحذيرات من انهيار مبانٍ أخرى آيلة للسقوط. وهكذا يجد النازحون أنفسهم أمام خيارين كلاهما محفوف بالمخاطر: خيام تغمرها المياه والرياح، أو مبانٍ متصدعة قد تنهار فوق رؤوسهم في أي لحظة.

تضرر البنية التحتية وقيود الإمدادات يفاقمان الأزمة

لا يمكن فصل ما يحدث عن حجم الدمار الذي أصاب البنية التحتية وشبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي والطرق في قطاع غزة. فمع تضرر هذه المرافق، أصبحت تجمعات المياه أكثر خطورة، خصوصاً في المناطق المنخفضة التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين، فيما تعرقل الطرق المدمرة وصول فرق الإنقاذ والمساعدات إلى المناطق المتضررة.
وتتفاقم الأزمة مع استمرار القيود على إدخال مواد الإيواء والإعمار، الأمر الذي يحرم العائلات من الحصول على خيام مناسبة ومساكن مؤقتة ومواد أساسية لإصلاح المنازل المتضررة. كما أن النقص في الوقود والمعدات يعرقل عمل الدفاع المدني ويحد من قدرته على الاستجابة لنداءات الاستغاثة.
وتكشف البيانات الأممية حجم الاحتياجات؛ إذ يحتاج نحو ١,٩٨ مليون شخص في قطاع غزة، وفق بيانات الأونروا، إلى المأوى والمساعدات غير الغذائية. كما حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أن نحو ٩٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في مواقع نزوح معرضة لمخاطر الفيضانات، بينهم أكثر من ٤٠٠ ألف في مناطق مرتفعة الخطورة. وتشير التقديرات أيضاً إلى حاجة نحو ٢٩٤ ألف أسرة إلى مساعدات إيواء خلال الشتاء، بينما لا تكفي الإمدادات المتوافرة إلا لتقديم مساعدات جزئية لنحو ٥٢ ألف أسرة.
وتعكس هذه الأرقام فجوة هائلة بين احتياجات السكان وحجم المساعدات المتاحة، وتؤكد أن الأزمة لا ترتبط بمنخفض جوي عابر، بل بواقع إنساني متدهور يحتاج إلى استجابة عاجلة ومستدامة، تبدأ بتأمين المأوى وتنتهي بإعادة إعمار ما دمرته الحرب. ختاماً، إن استمرار معاناة النازحين في غزة يحمّل الاحتلال مسؤولية الدمار والقيود المفروضة على المساعدات، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والإنسانية. ويتطلب ذلك ضمان إدخال الخيام والكرفانات والأغطية والمواد الطبية والوقود ومعدات سحب المياه، ورفع العراقيل أمام المنظمات الإنسانية وفرق الإغاثة. كما يفرض القانون الدولي الإنساني حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الأساسية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وفق الآليات القانونية المختصة. ولم تعد المساعدات المحدودة وبيانات التضامن كافية، بل أصبح التحرك الدولي العاجل ضرورة لرفع القيود، وضمان الإغاثة، وحماية السكان، وإعادة تأهيل البنية التحتية. فالمأساة لم تنتهِ بوقف إطلاق النار، والمطر كشف حجم الكارثة وجذورها المتمثلة في الدمار والنزوح ونقص مقومات الحياة.

تتطلب مأساة غزة رفع قيود المساعدات، وإدخال مستلزمات الإيواء والوقود والدواء، وحماية المدنيين، ومحاسبة الاحتلال دولياً، وإعادة إعمار البنية التحتية

الاحتجاجات الأوروبية تتصاعد..

مواجهات في ألبانيا وفرنسا ، ومايكروسوفت تحت ضغط الشارع

تتسع رقعة الغضب الشعبي في أوروبا، مع تصاعد الاحتجاجات على الأزمات المعيشية والسياسات الحكومية والتداعيات البيئية للتوسع التكنولوجي، في مشهد يجمع بين المواجهات الأمنية والضغوط الاقتصادية والمخاوف المناخية.
في العاصمة الألبانية تيرانا، اندلعت مواجهات عنيفة قرب مقر رئيس الوزراء إيدي راما، بعدما ألقى متظاهرون مناهضون للحكومة زجاجات حارقة وحجارة وألعاباً نارية باتجاه الشرطة، التي ردت باستخدام خراطيم المياه ووسائل تفريق الحشود. وطالب المحتجون باستقالة راما، وسط تصاعد الانتقادات السياسية، بالتزامن مع تحركات طلابية تتمسك باستقلاليتها وترفض مشاركة الأحزاب السياسية. كما زاد الجدل بشأن مشروع سياحي في منطقة طبيعية محمية، تسعى شركة استثمارية مرتبطة بجاريد كوشنر، صهر دونالد ترامب، إلى تطويره.
وفي فرنسا، خرج نحو ١٤٦ ألف شخص إلى الشوارع للأسبوع الرابع تواليا احتجاجاً على غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية، بينهم ٤٦ ألفاً في باريس، وفق وزارة الداخلية. وشهدت العاصمة مواجهات في ساحة الأمة، استخدمت خلالها الشرطة الغاز المسيل للدموع واعتقلت عدداً من المحتجين، فيما دعت اتحادات طلابية ونقابية إلى إضراب جديد الثلاثاء المقبل، للمطالبة بزيادة الإنفاق على التعليم.
وامتد الغضب إلى الدنمارك، حيث تظاهر نحو ١٠٠ ناشط أمام موقع مركز بيانات تعتزم شركة مايكروسوفت إنشاءه في مدينة كويه جنوب كوبنهاغن، محذرين من الاستهلاك المتزايد للكهرباء والمياه والتداعيات البيئية لهذه المنشآت، خصوصاً مع تسارع التوسع في الذكاء الاصطناعي وتحذيرات من محدودية قدرة شبكة الكهرباء على استيعاب الطلب المتنامي.
وبين الأزمات السياسية والمعيشية والمخاوف البيئية، تواجه أوروبا موجة احتجاجات متعددة الجبهات، تضع الحكومات والشركات الكبرى أمام ضغوط متزايدة لاحتواء غضب الشارع.



اليمن.. ٨٣ شهيداً وجريحاً مدنياً خلال ٢٤ ساعة

أعلنت وزارة الصحة في صنعاء استشهاد وإصابة ٨٣ مدنياً، بينهم أطفال، جراء الغارات الجوية السعودية خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، في تصعيد عسكري أسفر عن سقوط عشرات الضحايا.
وأوضحت الوزارة، في بيان نقلته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، أن الحصيلة تشمل ٣٤ شهيداً و٤٩ جريحاً، مشيرةً إلى أن معظم الضحايا من الأطفال، وأن الإصابات تتفاوت في خطورتها.
وأضافت أن إجمالي حصيلة الضحايا منذ بدء التصعيد ارتفع إلى ٣٤٠ شهيداً و٧٢٤ جريحاً، بإجمالي ١٠٦٤ ضحية.
في المقابل، أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، تنفيذ ست عمليات عسكرية استهدفت مواقع ومنشآت داخل السعودية، بينها مطار الملك خالد الدولي وخزانات النفط وبرج التقطير التابع لشركة أرامكو في الرياض، إضافة إلى منشآت الشركة في خريص.
وفي بيانٍ منفصل، أعلن العميد سريع أن الطيران الحربي السعودي شن ١٠٥ غارات جوية خلال ٢٤ ساعة، استهدفت مناطق في صنعاء والجوف وتعز وعمران وحجة وصعدة ومأرب ولحج.



ترامب في مواجهة الكونغرس.. خسارة الجمهوريين تفتح أبواب التحقيقات وتهدد إدارته

دخل دونالد ترامب في مواجهة جديدة مع الديمقراطيين، بعدما طلب من وزارة العدل التحقيق في تهديدات قال إنهم يمارسونها ضد مسؤولي إدارته، عبر التلويح بالعزل والمساءلة، واصفاً تحركاتهم بأنها «ابتزاز»، من دون تقديم أدلة تدعم اتهاماته.
وتأتي المواجهة بعدما حقق الديمقراطيون مكاسب في انتخابات التجديد النصفي، وسيطروا على مجلسَي الشيوخ والنواب اعتباراً من كانون الثاني/ يناير المقبل، متعهدين بفتح تحقيقات تطال مسؤولين بارزين في إدارة ترامب، بينهم وزير العدل تود بلانش ووزير الحرب بيت هيغسيث.
وتشمل الملفات المطروحة تبرعات شركات التكنولوجيا لمشروع قاعة الاحتفالات في البيت الأبيض، وصفقات ترامب التجارية وأنشطته في العملات المشفرة، فضلاً عن العقود الحكومية المرتبطة بإيلون ماسك، وسياسات الهجرة وإدارة العدوان على إيران وقضية جيفري إبستين.
وفي ظل هذه الضغوط، يسعى ترامب إلى الاستعانة بوزارة العدل لمواجهة تحركات خصومه، في وقت تتزايد فيه التساؤلات بشأن ملفات إدارته ومدى استعدادها للخضوع لرقابة الكونغرس.
وتنذر هذه التطورات بمواجهة سياسية وقضائية مفتوحة، قد تضع إدارة ترامب أمام اختبارات غير مسبوقة مع انتقال السيطرة التشريعية إلى الديمقراطيين. وقد تؤدي التحقيقات المرتقبة إلى تصعيد المواجهة بين البيت الأبيض والكونغرس، وفتح ملفات حساسة تهدد بتقييد تحركات إدارة ترامب السياسية.

